

ثمنت الدور الوظيفي لآل سعود إيفلاس المهمل



تبدد المملكة الاحتياطات العالية التي بنيت على مدى العقد الماضي (أ ف ب)

من مستوى قياسي من 737 مليار دولار سجلته في أب من العام الماضي. وتنقل «بلومبرغ» عن الاقتصادي المختص في منطقة الشرق الأوسط في مؤسسة «كابيتال إيكونوميكس»، جايسون توفاي، قوله إن الأمر ليس مستغرباً البتة، نظراً إلى تعاضد عجز الموازنة و«خطر هروب الرساميل» من السعودية، وإن «الحقيقة الجديدة في السعودية هي تآكل احتياطات النقد الأجنبي، لا مراكمتها». وفي سياق متصل، تشير مجلة «ذي إيكونوميست»، في مقال نشرته في الثالث من الشهر الجاري، إلى تكبد شريحة واسعة من (السعوديين العاديين)، من الموظفين في سوق الأسهم المحلية، خسارة كبيرة على مدى السنة الجارية، حيث «فشل فتح سوق الأسهم المحلية أمام المستثمرين الأجانب، في حزيران الماضي، في الحد من تدهوره»، إذ انخفض مؤشر «تداول» المرجعي بأكثر من 30%، بحسب موقع «بلومبرغ».

ويتوقع صندوق النقد الدولي، في تقرير تناولته جريدة «الفاينانشال تايمز» في مقال نُشر الشهر الماضي، أن يصل عجز الموازنة السعودية في العام الجاري إلى 20% من ناتجها المحلي، بتجاوزة 400 مليار ريال سعودي، في ظل تراجع نمو الناتج المحلي إلى 2,8% العام الجاري، و2,4% العام المقبل (مقارنة بـ3,5% في العام الماضي)، متوقفاً أن يحوم معدل النمو، على المدى المتوسط، حول 3% فقط. وبحسب التقرير، إن تراجع مؤشرات الاقتصاد السعودي نابع أساساً من انخفاض أسعار النفط، ومن التباطؤ في تنفيذ أجندة «الإصلاحات» المحلية، وأخيراً وليس آخراً، «تصاعد التوترات الإقليمية»، في إشارة إلى الحروب التي تخوضها السعودية، مباشرة أو بالواسطة. ويحذر الصندوق من أن الانخفاض الحاد في إيرادات النفط، بالتوازي مع استمرار زيادة النفقات، سيؤدي إلى «عجز كبير جداً في الموازنة في العام الجاري وعلى المدى المتوسط،

تبدد السعودية إصراراً غربياً على الحفاظ على مستوى إنفاقها المرتفع، ورب قائك زيادته، على الرغم من قرب وصول عجز موازنتها إلى 20% من ناتجها المحلي. واضطرار المملكة إلى سحب مبالغ ضخمة من ثروتها المودعة في الخارج، والبدء بتنفيذ برنامج واسع للاستدانة حتى، وإذا كانت الزيادة في تمويل الية الرشوة الاجتماعية ضرورة ملحة للحفاظ على حكم العائلة المالكة، يبدو تمويل الحروب الإقليمية ضرورة لا تقل إلحاحاً بالنسبة إلى آل سعود. حفاظاً على دورهم الوظيفي، وبالتالي على ملكهم

فراس أبو مصلح

سحبت مؤسسة النقد العربي السعودي (المصرف المركزي للمملكة

رفعت المملكة حصة موازنتها العسكرية من الناتج المحلي إلى 10%

العربية السعودية) في الأشهر الستة الأخيرة ما يصل إلى 70 مليار دولار من ثروتها المودعة لدى مختلف المؤسسات المالية حول العالم، في سياق سعي المملكة إلى السيطرة على العجز المتنامي في موازنتها، وتمويل حربها في اليمن، في ظل انهيار أسعار النفط العام الماضي، حسبما جاء في مقال نُشر على موقع «بلومبرغ» في 28 من الشهر الماضي. مقال «بلومبرغ» أشار إلى أن الاحتياطات من السندات الأجنبية، التي تحتفظ بها السلطة النقدية السعودية، قد تددت بنحو 10% في تموز من العام الجاري، لتصل إلى 661 مليار دولار، نزولاً

المالية للمملكة (أي الودائع الحكومية، بعد تنزيل الدين العام)، إلى السلبية في عام 2018. من جهته، يرى الاقتصادي في مصرف HSBC، سايمون وليامز، أن «من غير الواقعي، نظراً إلى حدة انخفاض الودائع (الناتج من انهيار أسعار النفط)، التقدير أن يكون لإجراءات خفض النفقات أثر ملحوظ في تقليص العجز في المدى القصير»، في حديث لموقع «بلومبرغ». وينقل الموقع نفسه، في مقال نُشر في 28 من الشهر الماضي، تحليلين محليين ماليين من أن استخدام السعودية المتزايد لاحتياطاتها النقدية في الخارج، بغرض تقليص عجز موازنتها، من شأنه أن يهدد تصنيفها

إلغاء الدعم لسعر مبيع المشتقات النفطية في السوق المحلي، وتقليص رواتب العاملين في القطاع العام، وزيادة كفاءة الاستثمارات فيه، وتوسيع الإيرادات غير النفطية (تقليص الاعتماد على قطاع النفط، حيث تشكل الإيرادات النفطية نحو 80% من مجمل إيرادات الموازنة)، عبر إجراءات تشمل فرض ضرائب جديدة، وأولها الضريبة على القيمة المضافة، وضريبة على العقارات. ويشير التقرير إلى المستوى العالي للبطالة في السعودية (40% بطالة الشباب)، مع نمو نشط للقوى العاملة (5% سنوياً)، ويرى الصندوق، في تقريره، أن من شأن عدم تطبيق «الإصلاحات» أن يحول صافي الثروة

وبالتالي إلى تآكل الاحتياطات المالية التي بُنيت على مدى العقد الماضي». وفي هذا الوقت، وبحسب موقع «سي إن إن» المختص بالشؤون المالية، رفعت الموازنة العسكرية للمملكة بنحو 17% في العام الماضي، لتبلغ حصتها من الناتج المحلي حوالي 10%؛ كذلك زاد الملك سلمان، عند اعتلائه العرش في كانون الثاني من العام الجاري، من العطاءات «السخية» للعاملين في القطاع العام والمتقاعدين والطلاب وغيرهم من الفئات، ما أسهم بتفاقم عجز الموازنة. وعلى هذه الخلفية، يشدد صندوق النقد الدولي على ما يراه حاجة لتغييرات تدريجية، لكن كبيرة، وعلى مدى سنوات عدة، في السياسة المالية السعودية، تتضمن

إيران

روحاني: الأشهر المقبلة ستشهد انهيار جدار الحظر

وأرجع علوي وقوع الحادث إلى عدم الكفاءة والأهلية وسوء التدبير، موضحاً أن «ما أدى إلى تشديد الكارثة هو سلوك حكام السعودية، ما حوّل الحادث إلى جريمة». وفي الإطار ذاته، أعلن مساعد وزير الخارجية للشؤون القنصلية حسن قشقاوي أن وزارة الخارجية تتابع بجدية مصير سفيرها السابق لدى بيروت غضنفر ركن آبادي، الذي فقد في كارثة منى. وقدم قشقاوي، أمس، شرحاً عن أحدث الإجراءات التي اتخذت لكشف مصير ركن آبادي. وأشار إلى الاحتمالات التي طرحت بشأن مصير ركن آبادي، ومنها اختطافه في السعودية ونقله إلى فلسطين المحتلة، معتبراً أن «هذه الأخبار تأتي ضمن التكهّنات التي لا يمكن تأييدها أو رفضها بنحو كامل». وأوضح قائلاً إن «الظروف هناك كانت بشكل بحيث لا يمكن اختطاف أي شخص، لأن المختطف كان أيضاً عرضة للقتل في تلك الظروف»، وأشار إلى أن رواية الأشخاص الذين كانوا برفقة ركن آبادي، قبل اختطافه، لا تؤيد احتمال اختطافه. وفي الوقت ذاته، قال إن «الأوضاع الميدانية تفيد بأنه كلما مضى الوقت، تقلص الأمل في أن يكون المفقودون على قيد الحياة».

الإسلامي و22 دولة إسلامية، الأمر الذي يستدعي الحفاظ على طابعه الدولي، حيث ينبغي أن يتابع الشعب الإيراني مع سائر الشعوب والدول الإسلامية هذه القضية». وأوضح وزير الأمن الإيراني أن «الدائرة القانونية في رئاسة الجمهورية مسؤولة عن إعداد المبادئ القانونية ورفع الدعوى من جانب إيران، نيابة عن الأسر المفقودة، لطرح القضية في المحافل الدولية لاتخاذ الإجراء المناسب في هذا المجال».

الحكومة كلفت وزارة الأمن جمع الوثائق المتعلقة بكارثة منى (الناضول)



أما في ما يتعلق بأخر التطورات المرتبطة بحادثة منى، فقد أعلن وزير الأمن الإيراني سيد محمود علوي، أمس، أن الحكومة كلفت الوزارة جمع الوثائق المتعلقة بها، ليُحدّد على أساسها احتمال التعمّد أو عدمه في الحادثة بناءً على ذلك. وقال علوي، في كلمة له خلال مراسم تشييع جنّامين الحجاج ضحايا حادثة منى، في مدينة شيراز (جنوب البلاد)، إن «حادثة منى ليست متعلقة بإيران فقط، بل هي قضية تهم العالم في المفاوضات النووية». وأضاف أنه «سيرد على منتقدي الاتفاق النووي في الوقت المناسب»، معتبراً أن «الاتفاق لا سابق له، خلال المئة عام الأخيرة». من جهة أخرى، تطرق روحاني إلى الانتخابات البرلمانية المقررة خلال آذار المقبل، وقال إنه «من منظور الحكومة لا فرق بين هذا الحزب أو ذلك»، مضيفاً أن «المطلوب لنا أن يأتي إلى الساحة ويفوز المرشحون الأكثر أهلية وكفاءة، ومن يفكرون بمصالح الشعب كله والبلاد». بدوره، أكد مساعد الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية العميد مسعود جزائري، أن أي فقرة من الاتفاق النووي تؤثر في القدرات الدفاعية للبلاد لن تكون قابلة للتنفيذ. وقال جزائري، رداً على تصريحات مسؤولين غربيين بشأن الاتفاق النووي، إن «أضغاث أحلام أعداء الثورة الإسلامية في مجال إضعاف القدرات الدفاعية الإيرانية لن تتحقق». وأشار جزائري إلى أن «إيران والمقاومة في المنطقة تعرضنا للتهديد العسكري، صراحة ومراراً، من جانب الحكومة الأميركية الشريرة والكيان الصهيوني الشيطاني واللاشرعي»، مضيفاً: «لذا فإنّه في سياق توفير الأمن القومي لنا ولاصدقائنا يجب أن نعزز قدراتنا العسكرية»، وأكد أن «هذا الأمر لن يتأثر بأي أمر كان».

أكد الرئيس الإيراني حسن روحاني، أن الأشهر المقبلة ستشهد انهيار جدار الحظر الخاطم المفروض على إيران، في الوقت الذي أعلن فيه وزير الأمن الإيراني سيد محمود علوي، أن الحكومة كلفت الوزارة جمع الوثائق المتعلقة بكارثة منى، ليُحدّد على أساسها احتمال التعمّد أو عدمه في

ارتفع عدد الضحايا في كارثة منى إلى 1055 قتيلاً وفق حصيلة جديدة

الحادثة بناءً على ذلك. وفيما لم تصدر السلطات السعودية لأئحة تفصيلية بجنسيات الحجاج الذين لقوا حتفهم على إثر حادث التدافع في منى، الذي أدى إلى مقتل 769 حاجاً على الأقل، بحسب الرياض، أكدت دول عدة عدد رعاياها الذين قضوا في الحادث، بعد تأكيد هوياتهم، بينما ما زال العشرات مفقودين. ولدى جمع الأرقام التي أعلنتها الدول، فإن الحصيلة ترتفع إلى 1055 قتيلاً. وفي كلمة خلال مؤتمر «يوم القرية الوطني»، تحدث الرئيس الإيراني عن الاتفاق النووي، وقال: «لا أحد في العالم يقول إن إيران لم تكن ناجحة